المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد السبعون شهر (4) 2024
Issue 70, (4) 2024
ISSN: 2617-958X

فنقلاتُ الفرّاء النحويّة في كتابه (معاني القرآن)

(جمعًا ودراسة)

إعداد الدكتورة/ إلهام البرعي فرج محمد

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها-كلية الفنون والعلوم الإنسانية- جامعة جازان

البريد الإلكتروني: elhamlbr@gmail.com

ملخص البحث:

الفنقلة مصطلح منحوت من التركيب اللغوي(فإن قلتَ...قلتُ، فإن قال قائل...قيل له) وما في معنى هذا التركيب من صيغ أُخر. حيث إنّها :"هي نكات بيانية تطرح في أسلوب المحاورة فإن قلتَ...قلتُ"(الزمخشري،٢٠١٧م،ص٥٢) وأطلق عليها بعضهم المناظرة المتخيلة (الزمخشري،٢٠٠٩م،ص٥٣) وهذا المنهج أقرب إلى أسلوب الالتفات . وتتكون غالبًا من أداة الشرط (إن)+ فعل القول +جواب الشرط. "العقيدي وحيّاويّ،٢٠١٧م،ص٥٨٠) وقد انتشرت هذه الطريقة في كلّ المصنَّفات القديمة على تباين اتجاهاتها في العقيدة والفقه والنحو والتفسير وغيرها، وهي في كتب العربية بابٌ مهمّ من أبواب البحث، من لَدُن سيبويه (ت ١٨٠هـ)، الذي وظَّفها كثيرًا، من ذلك قوله:" فإن قلتَ: ضربني زيدٌ وعمرًا مررت به. فالوجهُ النصبُ...، وإذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ وعمرًا مررتُ به. نصبتَ وكان الوجه."(سيبويه،١٩٨٨م،٩٢/١.) جاء الفرّاء (ت٢٠٧ه)بنفس طريقة سيبويه إلّا أنّ دلالة الفنقلة عند الفرّاء تكون بين متكلم ومفترض غائب في معظم مسائله؛ فالفَنْقَلة عنده ليست رتيبة، فقد سلك فيها مسلك السابقين والمعاصرين له من النحاة، إذ كانوا يتأملون كلام العرب ثم يعللون تلك الظواهر اللغوية بحسب ما يظهر لهم بتحكيم الذوق السليم، والفطرة الصافية. لذا فإنّ الفَنْقَلة تغدو منهجًا علميًا في البحث والتأليف، ولذا فإن الدراسة توصي بإحياء هذه الطريقة وتوظيفها في البحث العلمي في هذا العصر.

كلمات مفتاحية: الصرف-العماد-إضمار الحرفين-تذكير الفعل وتأنيثه.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد السبعون شهر (4) 2024
Issue 70, (4) 2024
ISSN: 2617-958X

Abstract:

Fanqala is a linguistic term derived from the linguistic structure (if you say…, I will say…, and if someone said… the reply should be…) and other structures with equivalent meaning, as it is considered "semantic jokes that are presented in the dialogue form: "if you say…, I will say…"(Al-Zamakhshari , 2017AD, p. 52.). Some Scholars called this structure "Imaginary Debate" (Al-Zamakhshari , 2009AD, p. 53.)., which is close to Anacoluthe. Fanqala usually consists of a conditional particle (If) + hypothesis + conclusion."(Al-Aqidi and Haiyawi, 2017AD, p.580.),It was a common method used in all ancient works of different approaches about doctrine, Islamic jurisprudence, Arabic grammar, the Qur'an interpretation, etc., It is also an important research object that was used by Sibawayh (DOD: 180 AH). He frequently made use if it in his writings, for example, he wrote: "If you say: Zaid hit me and I passed by Omar, then it is a Subjunctive…, and if you say I passed by Zaid and Omar passed by me, you put it in the subjunctive."(Sibawayh, , 1998AD, 92/1.)

Al-Farra' (DOD: 207 AH) followed Sibawayh's footsteps and used Fanqalah to introduce most of the issues he tackled by stating a dialogue between a speaker and a hypothetical absent character. His use of Fanqala was remarkable as he combined the method of the ancient and contemporary syntacticians who speculated the speech of Arab people and provide a rationale for the linguistic structures based on common sense and sound reason and nature. Therefore, Fanqala has become a scientific approach for research and writing. The present study recommends reviving this method and making use of it today in scientific research.

Keywords: Morphology, Copula, Pronoun, Verb in the Masculine and Feminine Form

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد السبعون شهر (4) 2024
Issue 70, (4) 2024
ISSN: 2617-958X

مقدمة:

الفنقلة منهج تأليف يحمل أهميّة قصوى في عرض المادة العلميّة؛ فالكاتب يفدَح أو يعصِف ذهنه؛ ليتشرّف ماذا يتوقع أن يستعصي فهمه على القارئ بهدف تبسيطه. جاء سبب اختيار الفُنَقِلة لتكون موضوعًا للدراسة من كونها وسيلة مختارة في تقريب الفكرة من الأذهان، إضافة للحجاج والبرهنة والتدليل في ترجيح رأي على آخر . وتنبع **أهميّة البحث** من الوقوف على ما يتعرض إليه الفرّاءُ في كتابه (معاني القرآن) إلى دراسة الذكر الحكيم من الجانب النحوي والصرفي فحسب، بل حتى الجانب الدلالي أولاه اهتمامًا بالغًا خاصة للقراءات المختلفة، ونجد الفرّاء في (معاني القرآن) لا يفسر الذكر الحكيم بالطريقة المعروفة، وإنما يتخير من الآيات على ترتيب السور ما يُدير حوله مباحثه اللغوية والنحوية. وبذلك يحل مشكلها ويوضح غامضها، مدليًا دائمًا بآرائه النحوية، ومعبرًا بما اختاره للنحو من مصطلحات جديدة، ناثرًا من حين إلى حين آراء أستاذه الكسائي، وآراء النحويين البصريين.
وتهدف الدراسة- كما أشار عطوة (عبد العال،١٩٨٧،ص١٤) في مقدمة شرح مختصر الروضة -إلى أنها تهدف لدفع القارئ أو السامع إلى الانتباه وتنشيط الذهن، وتشدّه إلى متابعة الموضوع بحرصٍ واهتمام. ولم أجد دراسة مفصلة لفنقلات الفرّاء في كتابه معاني القرآن لذا ارتأيت دراستها والوقوف على دلالتها في كتب النحو والصرف والتفسير. أمّا فيما يتعلق **بالدراسات السابقة** فلم أقف على دراسة سابقة لفنقلات الفرّاء ولكن هنالك دراسات مشابهة في الفنقلات منها على سبيل المثال لا الحصر: فنقلات الزمخشري النحوية في سورة آل عمران دراسة تأصيلية تحليلية للدكتور حمادة عبد الإله حامد أستاذ النحو والصرف والعروض المشارك جامعة جازان ، ودراسة أخرى تحت عنوان فنقلات الزمخشري النحوية في سور الحواميم دراسة تأصيلية تحليلية للدكتور علي النجار حسن ،كلية اللغة العربية بأسيوط جرجا وكلاهما لم يمس موضوع بحثي. أما **المنهج** الذي أخذت به في هذا الموضوع، فهو المنهج الوصفي التحليلي تبعًا لطبيعة الموضوع والمتعلّق بتتبع المسائل وكنت خلال هذه الدراسة أقوم بنقل الفنقلة كاملة_حسب موضع الاستشهاد- متعرضةً إلى آراء سابقيه ومعاصريه من الدارسين أملاً في الوصول إلى معرفة الرأي الصواب،. وتأتي تساؤلات البحث على النحو التالي: كيف استقى الفرّاء الفنقلات؟ وما الحجاج والبراهين التي يأتي بها عند طرح الفنقلة؟ ومدى موافقته للنحويين - سابقيه ومعاصريه -ومخالفته لهم؟ وما النتائج التي توصل إليها البحث؟ ،حيث جاء البحث مكونًا من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة وبعدها ثبت المصادر والمراجع.

ففي المقدمة تناولت فيها أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، والهدف من الدراسة، والدراسات السابقة والمنهج المتبع في الدراسة وتساؤلات البحث. أمّا في التمهيد فقد تحدثت فيه بإيجاز عن الفرّاء (تعريفه ولقبه) وعن الفنقلة والمقاولة. وقد قسمت البحث إلى ثلاثة مباحث بناءً على تقسيم ابن مالك في الألفية حسب أقسام الكلام:

فجاء المبحث الأول: عن الفنقلات الخاصة بالأسماء وفيها ست مسائل

وفي المبحث الثاني تحدثت عن الفنقلات الخاصة بالأفعال. وفيها سبع مسائل أيضًا.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد السبعون شهر (4) 2024
Issue 70, (4) 2024
ISSN: 2617-958X

ثم المبحث الثالث: الحديث عن الفنقلات الخاصة بالحروف ومعانيها. وفيها سبع مسائل أيضًا.

وفي الخاتمة تناولت فيها أهمّ النتائج والتوصيات ،وبعدها ثبت المصادر والمراجع.

تمهيد:

الفرّاء هو الإمام أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد االله بن منظور بن مروان الأسلمي الديلمي.(الزبيدي،ص١٣١) الكوفي ، مولى بني أسد من أهل الكوفة ، والمعروف بالفرّاء، والمكني بأبي زكريا، وهو من أصل فارسي، مثل الكسائي. ولم يلقّب بالفرّاء؛ لأنَّه كان يبيع الفِراء، وإنما لُقِب بذلك لأنّه كان يفري الكلام، أي: يصلحه، ويغلب به خصومه، يقول السيوطي: " قِيل لَـه الفَرّاء لأَنَّه كَان يفري الكَلَام فَريًا وكَان أَعلم الكُوفِيين بِالنَّحوِ بعدِ الكِسائِي."(السيوطي،١٩٦٤م،٣٣٣/٢) فالفرَّاء إمامٌ من أئمة الكوفيينَ، وكان أحيانًا يُخالفُ شيخَه الكسائي(ت ١٨٩ه) في بعض الآراء النَّحويَّة، وفي وجوه القراءات الَّتي ساقَها، ولم يكُنْ موافقًا مَنْ سبقوه في بعض مسائل النَّحو والتَّصريف وهذا ما سعى البحثُ لبيانه وشرحه، فهو يُقدّم رأيهُ في بعض المسائل مُعلِّلاً وشارحًا بصورةٍ علميَّة، وسُرعان ما يأتي بالأدلَّة التفصيليَّة على مسائله.

فكتاب معاني القرآن يعج بقواعد النحو، وأصوله، وشواهده، واللغة وروايتها وشواهدها، فهو في جملته كتاب نحوٍ، ولغة، يؤسس مذهبًا نحويًّا في ظلالِ النَّصِ القرآني ويحلل هذا النَّص وفق أساليب العربية، وما أُثر عن العرب من فصيح الكلام، مما يدلُّ على سعة اطلاع الفرّاء وثقافته، وامتلاكه لناصية البيان واللغة، وهذا ما دفع محمد بن الجهم السّمّريّ إلي أن يمدحه بقوله:

أَكثَرُ النَّحوِ يزعُمُ الفرّاءُ ... مِن وُجُوه تأوِيلهُنّ الجَزَاءُ

نَحوُهُ أَحسن النَّحوِ فما فِي ... ه معيب ولا بهِ إزراءُ

ليس مِن صنعةِ الضّعائِفِ لَكِن ... فِيهِ فِقهٌ وحِكمةٌ وضِياء

وبيان تُصغِي القُلُوب إليهِ ... يجتَبِيهِ الملُوك والحكَماء (المرزباني،١٩٨٣م،ص٤٠٦)

وينبه الدكتور مهدي المخزومي إلى أنّ هذا الكتاب يُعدُّ المصدر الذي صدرت عنه كتب النحو التي تحمل آراء الفرّاء النحويّة، وعن طريقه، وما حمله تلاميذه نقل إلينا نحو الفرّاء، أو نحو المدرسة الكوفية ، لأنّ أكثر ما كان للكوفيين من آراء إنّما هو للفرّاء ، وإن كان الكِسائي هو صاحب المنهج الذي سار عليه الفرّاء، ومن جاء بعده من الكوفيين(مهدي المخزومي،١٩٥٨م،ص١٣٣.) وقد كان الفرّاء يعتمد كثيرًا على التعليل لإزالة أي إبهام أو نقص في

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد السبعون شهر (4) 2024
Issue 70, (4) 2024
ISSN: 2617-958X

فهم ما وصل إليه سواء من تفسير أو ظواهر نحوية. مات بطريق مكة سنة سبع ومائتين عن سبع وستين سنة(السيوطي،١٩٦٤م،٣٣٣/٢)

أمّا عن ماهية الفنقلة، وتمييزها عن المـُقاولة (التقاول) التي قيل إنها مرادف لها؛ فالفَنْقَلة منحوتة من (فَإنْ قَلتَ - قُلتُ) وبدائلها، بينما المـُقاوَلة مصدر من (قاول- يقاول - مقاولة). ومن حيث الدلالة فالفَنْقَلة تكون مع محاور مفترض، بينما تكون المقاولة (التقاول) مع محاور حقيقي. كذلك أفادت الدراسة أنّ الفنقلة وردت في كتاب معاني القرآن_ أغلبها- بصيغة (فإن قلتَ. قلتُ) وهذه الصيغة تحمل دلالة الافتراض في طبيعة السؤال في الطرف الأول(فإن قلتَ)،وهي تفيد التخصيص للمفرد المخاطب، ودلالة الحضور للطرف الثاني(قلتُ)بصيغة المتكلم المفرد، فالدلالة العامة جاءت دلالة افتراض في الصيغة الأولى ، ودلالة حضور في الصيغة الثانية ويستفاد من هذا توجيه الخطاب بين الغائب و المخاطب وسياق المعنى نفسه، وقد اعتمد الفرّاء على تقديم البراهين والأدلة للإجابة عن السؤال المفترض، فحققت الفنقلة الوظيفة المنوطة بها في التوضيح وإزالة الإبهام .كذلك يلجأ الفرّاء إلى الفَنْقَلة لغرض تعليمي، ويتنوع في أساليبها لغاية علميّة أو لغويّة. ثم قامت الباحثة بحصر الفنقلات التي وردت في هذا الكتاب، وتحديد صور تركيبها، واستخراج دلالاتها، مع بيان أغراضها، حيث وردت الفنقلات النحويّة في (معاني القرآن) في عشرين مسألة، متراوحة ما بين الأسماء والأفعال والحروف.

وصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن الفَنْقَلة تختلف عن المـُقاوَلة (التقاول) من جهتي التركيب والدلالة. وكذلك خالف الفرّاء سيبويه والخليل في بعض المصطلحات وجعل منها مدرسة متكاملة، كما توصلت الدراسة إلى أنّ الواحد أشد تمكنًا من الجميع كما ذهب إلى ذلك سيبويه في كتابه.

المبحث الأول: الفنقلات الخاصة بالأسماء: وردت في نحو ست مسائل:

<u>الفنقلة الأولى: العماد([1]) في الجملة عند الفرّاء:</u>

يقول الفرّاء :"فإن قلتَ :إنّ العرب إنّما تجعل العماد في الظنّ لأنّه ناصب، وفي (كان) و(ليس) لأنهما يرفعان، وفي (إنّ) واخواتها لأنهن ينصبن، ولا ينبغي للواو وهي لا تنصب ولا ترفع ولا تخفض أن يكون لها عمادٌ، قلتُ: لم يوضع العماد على أن يكون لنصب أو لرفع أو لخفض، إنما وضع في كل موضع يبتدأ به بالاسم قبل الفعل، فإذا رأيت الواو في موضع تطلب الاسم دون الفعل صلح في ذلك العماد؛ كقولك: أتيت زيدًا وأبوه قائمٌ، فقبيحٌ أن تقول:

[1] مراده بالعماد الضمير المسمى عند البصريين ضمير فصل ، وسمي بضمير فصل ،لأنّه فصل بين المبتدأ والخبر ، أوبين الخبر والنعت، ويسميه الكوفيون عمادًا لأنّه يعتمد عليه في الفائدة إذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع. وبعض الكوفيين يسميه دعامة؛ لأنّه يدعم به الكلام، أي يقوى به ويؤكد.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد السبعون شهر (4) 2024
Issue 70, (4) 2024
ISSN: 2617-958X

أتيت زيدًا وقائم أبوه، وأتيت زيدًا ويقوم أبوه؛ لأنّ الواو تطلب الأبَ، فلما بدأتَ بالفعل و أنّما تطلب الواوُ الاسمَ أدخلوا لها (هو) لأنّه اسمٌ. قال الفرّاء: سمعت بعض العرب يقول: كان مرّة وهو ينفع الناسَ أحسابُهم. و أنشدني بعض العرب:

بثوب ودينار وشاة ودرهم... فهل هو مرفوع بما ههنا رَأْسُ

فجعل مع (هل) العمادَ وهي لا ترفع ولا تنصب؛ لانّ "هل" تطلب الأسماء أكثر من طلبها فاعلًا؛ قال: كذلك ما وأمّا، تقول: ما هو بذاهب أحدٌ، وأمّا هو فذاهبٌ زيدٌ، لقبح أمّا ذاهب فزيد."الفرّاء،١٩٨٣م،٥١/١-٥٢) ،فالفرّاء يرى أنّ العماد لا يكون إلّا في بداية الكلام، بل لابدّ أن يكون قبله إنّ أو بعض أخواتها أو كان أو ظنّ أو بعض أخواتها، ولا يكون في الواو لأنّ الواو حرف غير مختص، فهو يدخل على الأسماء وعلى الأفعال، فإذا دخلت على الأسماء صلح العماد. قال سيبويه:" إنما كان الفصل في أظن ونحوها لأنه موضع يلزم فيه الخبر. " سيبويه،١٩٨٨م ،٢٨٧/٢، فالفرّاء موافق لسيبويه في رأيه في أنّ العرب تجعل العماد في النواسخ أو ما كان أصله المبتدأ والخبر.

ويوضّح ابن مالك تسميته عند الفريقين –أي البصريين والكوفيين-بأنّه يسمى عند البصريين فصلًا وعند الكوفيين عمادًا. وهو ضمير الرفع المنفصل (ابن مالك،٢٤٠/١) ، وذهب الكسائي والفرّاء إلى جواز وقوعه في غير الابتداء والنواسخ ،وذهب الفرّاء إلى جواز وقوعه أول الكلام قبل المبتدأ والخبر، وجعل منه (وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ). [البقرة:٨٥] (السيوطي ،١٩٩٨م،٢٢٩/١) مرجحًا بأن جعل "هو" عمادًا ورفع الإخراج بمحرم كما قال الله تعالى :(وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ) [البقرة:٩٦] (الفرّاء،٥٢/١)و يتضح من ذلك أنّ ضمير الفصل يوضح ويزيل التباسًا قد يحصل للاسم بعده ما لم يذكر في سياق الكلام؛ وهذا ليعلم بأنّه فصل بين أمرين وقع فيهما اللبس فيكون الاسم الذي يليه في الجملة الاسمية ممحض للخبرية لا للنعتية. يرى إبراهيم فاضل السامرائي أنّ. ما بعد ضمير الفصل خبر لا تابع، وإن لم يكن موجودًا احتمل ما بعده وجهان: أن يكون تابعًا، وأن يكون خبرًا، ومن ذلك ق قوله تعالى:(إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)[آل عمران:٦٢] ،فوجود "هو" جعل (القصص) هو الخبر، ولولا وجود الضمير لاحتمل أن يكون(الحق)هو الخبر، والقصص بدلًا منه، فيكون المعنى: إنّ هذا القصص هو الحق.(إبراهيم فاضل السامرائي،٢٠٠٠م،٤٤/١) وقد اختلف الفرّاء مع الكسائي في محل إعراب الضمير، فيرى الكسائي محله محل ما بعده، بينما يرى الفرّاء كمحل ما قبله، ففي: كان زيدُ هو القائِمُ محله عند الكسائي النصب وعند الفرّاء الرفع ،وفي: إنّ زيدًا هو القائمُ: محله عند الكسائي الرفع وعند الفرّاء النصب.(السيوطي ،٢٢٨/١.) ويرى البصريون أيضا أن هذا الضمير لا يُعدُ ركنا أساسيا في الجملة كما يراه الفرّاء وغيره لأنه يجوز حذفه ولا يختل المعنى، وهذا دليل على أنه فضلة وليس عمدة ومثال ذلك قولهم: كان زيدٌ هو القائم " يجوز القول : كان زيدٌ القائِمَ(ابن الأنباري،ص٢١١). ومع كل هذه الحالات التي وقع فيها العماد يسمى ركنا أساسيًا من أركان الجملة عند الفرّاء وبقية الكوفيين، إلا أنّ البصريين أهملوا إعراب ما سموه ضمير الفصل مع حرصهم على ملاحظة الإعراب في أدق أجزاء الجملة ولُجوئهم إلى التقدير والتأويل.(د/عفيف دمشقية،١٩٨٢م،ص١٩٢).

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد السبعون شهر (4) 2024
Issue 70, (4) 2024
ISSN: 2617-958X

الفنقلة الثانية:حكم رفع نعت المعرفة:

فالمعروف أنّ النعت بالنكرة أنها تفيد التخصيص ومعنى التخصيص أنّك تقلل الاشتراك الحاصل في النكرات ف "مررت برجل قصير" لفظة "رجل" عامة تشمل كل أفراد هذا الجنس فلو وصفتها ب"قصير" قللت الاشتراك لأنك أخرجت غير القصار. وكذلك لو قلت "مررت برجل قصير أحدب" فأنك ضيقت الدائرة على من لم يتصف بهاتين الصفتين فأزدت الموصوف تخصيصاً وهكذا، أمّا الوصف بالمعرفة فالغرض منه التوضيح وازالة الاشتراك الحاصل في المعارف(الرضي،٢٠٠٠م،١٢/٣) نحو: مررت بزيد السراج، فقد يكون أكثر من شخص سُمي بزيد فعند وصفه بالسرّاج بينت المقصود لأنّك أخرجت من لم يتصف بذلك ، والملاحظ أنه لا يصح نعت المعرفة بالنكرة ولا نعت النكرة بالمعرفة جاء في أسرار العربية "فإن قيل فلمَ لم توصف المعرفة بالنكرة، والنكرة بالمعرفة. وكذلك سائرها قيل: لأنّ المعرفة ما خص الواحد من جنسه، والنكرة ما كان شائعاً في جنسه، والصفة في المعنى هي الموصوف، ويستحيل الشيء الواحد ان يكون شائعًا مخصوصًا، وإذا استحال هذا في وصف المعرفة بالنكرة، والنكرة بالمعرفة كان في وصف الواحد بالاثنين أو الاثنين بالجمع أشد استحالة."الأنباري،١٩٩٧م، ص١٥٦) يقول الفرّاء:" فإن قلت: فهل يجوز أن تقول: كان أخوك القاتل، فترفع لأن الفعل معرفة والاسم معرفة فترفعا للاتفاق إذا كانا معرفة كما ارتفعا للاتفاق فِي النكرة؟ قلت: لا يجوز ذلك من قبل أن نعت المعرفة دليل عليها إذا حُصّلت ونعت النكرة متصل بها كصلة الَّذِي."(الفرّاء،١٨٥/١) ، فيتضح من البحث إذا كان الاسم الظاهر معرفة كان النعت فيه للإيضاح وهو رفع الاشتراك الواقع فيه، وإذا كان الاسم نكرة فللتخصيص وهو تقليل الاشتراك.

الفنقلة الثالثة: توحيد كلتا:

يقول الفرّاء: "فإن قَالَ قائل: إنما استجزت توحيد (كِلْتَا) لأن الواحد منهما لا يُفرد فهل تجيز: الاثنتان قام وتوحد، والاثنان قام إذ لَمْ يفرد لَهُ واحد؟ قلت: إن الاثنين بنيا عَلَى واحد ولم يُبن (كلا) عَلَى واحد، ألا ترى أن قولك: قام عبد الله كلُّه خطأ... "(الفرّاء ،٢٢٤/٢) يفهم من كلام الفرّاء أنّ الاثنين لها مفرد لأنّ المعنى قد رَدّه إلى الواحد أمّا (كلتا) فليس لها مفرد من لفظها وإنما هي ملحقة بالمثنى والملحق بالمثنى ما ليس له مفرد من لفظه وأشار إليه ابن مالك بأنّ تعامل كلتا معاملة اثنان واثنتان في الحكم لأنها ملحقة بالمثنى .(ابن عقيل،٢٠١٠م،٥٧/١-٥٨) إذ لا مفرد من لفظها وهنا يتوافق رأي الفرّاء مع كل النحويين .

الفنقلة الرابعة: دخول الألف واللام في كافة والكلام في مثلها:

يرى الفرّاء أنّ(كافة) فِي مذهب مصدر مثل الخاصَّة، والعاقبة، والعافية. ولذلك لَمْ تُدخل فيها العرب الألف واللام لأنّها آخر الكلام مع معنى المصدر. كما رفضوها فِي أجمعين وأكتعين وكلهم إذ كانت فِي ذَلِكَ المعنى ،وقد وضّح ذلك في أنّ الجميع ترد على صورتين ،أحدهما مصدر ،والآخر اسم ،فإذا أريد معنى الاسم أُدخلت الألف

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد السبعون شهر (4) 2024
Issue 70, (4) 2024
ISSN: 2617-958X

واللام كما في كلمة "الجمع" في سورة القمر:٤٥ ،وإذا أريد معًا وكافة فلا تدخله الألف واللام(الفرّاء،٤٣٦/١).
ويرى سيبويه أن الجميع وعامة اسمان متصرّفان، تقول كيف عامتكم، وهؤلاء قوم جميع، موضحًا إذا كان الاسم حالًا يكون الأمر فيه لم تدخله الألف واللام ولم تضف.(سيبويه،٣٧٦/١-٣٧٧)

الفنقلة الخامسة: استعمال (ما) موضع (مَنْ):

يقول النحويون: أكثر ما تستعمل(ما) في غير العاقل وحده(ابن هشام ،٢٠٠٩م،١٣٦/١) ،وقد تستعمل في العاقل في ثلاثة مواضع:الأول :أن يختلط العاقل مع غير العاقل، كما في سورة الحديد الآية ١ "مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ " حيث (ما) تتناول ما فيهما من إنس وجن، وحيوان وجماد، والموضع الثاني :أن يكون الأمر مبهمًا على المتكلم مثل: قد رأيت شبحًا: (انظر إلى ما ظهر) ، والموضع الثالث: أن يكون المراد صفات من يعقل(ابن عقيل،١٤٠/١،وابن هشام،١٣٦/١) ،ومنه قوله تعالى:(... نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِن قَبْلُ ...) [الزمر:٨]،موضحًا الفرّاء في هذه الفنقلة استخدام "ما" موضع "من" نسى من كَانَ يَدْعُو ،وقد تكون (نَسِيَ ما كانَ يَدْعُوا إِلَيْهِ) يراد نسيَ دعاءه إلى الله من قبل..(الفرّاء،٤١٥/٢-٤١٦) حيث يرى الفرّاء أنّ(ما)هنا لها وجهان: الوجه الأول: إنّها استخدمت بمعناها لغير العاقل حيث ترجع للدعاء بدليل الهاء في (إليه)، والوجه الثاني: إنّها استخدمت بمعنى (مَن) للعاقل بدليل رجوع الهاء إلى لفظ الجلالة سبحانه وتعالى وكلٌ منهما عنده مستقيم .وهنا وافق الفرّاء النحويين في أنّ (ما) تستعمل لغير العاقل وحده وقد تستخدم للعاقل بمواضعها آنفة الذكر.

الفنقلة السادسة: استعمال الواحد في معنى الجمع:

يقول الفرّاء:" فإن قال يقول القائل ،كيف قال: "على ظهوره" فأضاف الظهور إلى واحد يقال له: إن فهلاّ : لتستووا على ظهره، ذلك الواحد في معنى جمع، بمنزلة الجند والجيش والجميع، فإن قال: قلت فجعلت الظهر واحدا إذا أضفته إلى واحد، قلت: إن الواحد فيه معنى الجمع فرددت الظهور إلى المعنى ولم تقل ظهره فيكون كالواحد الذي معناه ولفظه واحد."(الفرّاء،٢٨/٣، ٩٩، ١٨٣، ٤٢٦/١) وأما قوله:(وإنّ لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه)[النحل/٦٦] ولم يقل بطونها والأنعام هي مؤنثة؛ لأنه ذهب به إلى النَعَم والنَعَم ذكر وإنما جاز أن تذهب به إلى واحدها لأن الواحد يأتي في المعنى على معنى الجمع؛ فلو تأملنا تعليل الفراء لوجدناه كذلك للأسباب الآتية: الطبيعة الحوارية للتعليل، وهذا ما لا نجده في العلل التعليمية، وكذلك لم يكتف بالإجابة الأولى بل تولد عنها سؤال حتى قيل أنّ الأسئلة عند الفيلسوف أهم من الإجابة. فالفرّاء يقيس وإن لم يرد في كلامه وجه التصريح لفظةَ قياسٍ، حيث وضع المفرد موضع الجمع، أجازه في الاختيار ،و وافقه ابن جني.(ابن جني،٨٧/٢) ويرى سيبويه أنّ الواحد أشد تمكنًا من الجميع،سيبويه،٢٢/١).

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد السبعون شهر (4) 2024
Issue 70, (4) 2024
ISSN: 2617-958X

المبحث الثاني: الفنقلات الخاصة بالأفعال: وردت في سبع مسائل:

الفنقلة الأولى:ما الصرف؟

يُعرّف الصرف لغةً ردّ الشيء عن وجهه (ابن منظور ،١٨٨/٩)،أو إبداله، أو تغير الشيء من حالة إلى حالة أخرى، أو تحويله من وجه إلى وجه آخر، أو تقليبه من وجه لآخر، والصرف هو: عامل كوفي يقتضي اجتماع الفعلين بالواو أو الفاء أو ثم أو أو وفي أوله ّجحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام لا يستقيم ولا يكون ممتنعًا من أن يكرر في العطف، فذلك هو الصرف، يكون فيه الجحد و الطلب خاصًا بالأول و منصبًا عليه دون الثاني. الصَرف: جعله الفرّاء عِلّة لنصب المفعول معه، مثل: جاء محمد وطلوع الشمس في حين ذهب البصريون إلى أنّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، كما جعله علة نصب المُضارع بعد واو المعيّة، وفاء السببيّة، وأو، في مثل "لاستسهلن الصعب، أو أدرك المُنى" و"ما تأتينا فنتحدث معك" و" لا تنه عن خلق وتأتي مثله" في حين ذهبَ جمهور البصريين إلى أنّ المضارع بعد هذه الحروف منصوب بأن مضمرة وجوبًا. أمّا في قوله تعالى:(وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ) [البقرة:٤٢]إن جعل الفرّاء (تكتموا) في موضع جزم؛ فتلقى (لا) لمجيئها في أول الكلام ،ثم بيّن أنّ هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصبًا على ما يقول النحويون من الصّرف؛ مستفهمًا شخص ما عن الصرف ؟ حيث ردّ الفرّاء أن تأتي بالواو ([٢]) معطوفة على كلام في أوّله حادثةٌ لا تستقيمُ إعادة "لا" على ما عُطف عليه(الفرّاء٣٣/١-٣٤)، أي: لا تفعل من هذين الأمرين، حتى يستقيم المعنى، و لا يجوز إعادة اللام الناهية، والتي وردت في بداية الكلام و إلّا اختلف المعنى، و كذلك الأمر مع الأسماء و هنا عاد الفرّاء إلى كلام العرب للاستشهاد، و من ذلك قولهم: (لو تُركتَ والأسدَ لأكلك، ولو خُلّيت رأيَك لضلَلْت) فهنا جعل الفرّاء الواو العامل في نصب المفعول معه على "الصرف" تارة ،وعلى "الخلاف" تارة أخرى كما في(لو تُركتَ وتُرك والأسدُ لأكلك، ولو تُركتَ و وتُرك رأيُك لضلَلْت)، ويرى أنه لما لا يحسن في الثاني تهيّبوا أن يعطفوا حرفًا لا يستقيم فيه ما حدث في الذي قبله، لذلك نصبوه على الصرف لأنه صُرِف عن معنى ما قبله(الفرّاء٣٤/١و٧١/٢)أمّا البصريون فجعلوا العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط واو المعية. ويرى سيبويه وجهان ل(وَتَكْتُمُوا) على الجزم ، والنصب (سيبويه،٤٤/٣) حيث يرى أنّ الجزم للعطف على المجزوم قبله ب(لا) الناهية:(َلَا تَلْبِسُوا) وتكرير النهي عن كل فعل، والنصب بإضمار(أن) بعد واو المعية، كما يتضح أن عدم تكرار (لا) نصبًا على الصرف؛ كما تقول: لا تسرق وتصدّق، ومعناه لا تجمع بين هذين كذا وكذا. (الفرّاء،١١٥/١) ، ففي قولك: لا تنهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَه ،تجد أنّ الفعل تأتي جاء منصوبًا بعد واو المعية في جواب النهي، ويراد به التشريك بين الفعل والفعل ،أو جعل ما بعد الواو خبرًا لمبتدأ محذوف، ولا يجوز حينئذ النصب، ولهذا جاز فيما بعد الواو مثل : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ،ففيها ثلاثة أوجه: الجزم على التشريك بين الفعلين ،نحو:(لا تأكل السمك وتشربِ

[٢] يسمى الكوفيون هذه الواو (واو الصرف)؛ إرشادًا بصرفه عن سنن الكلام إلى أنها غير عاطفة، وشرط هذه الواو أن يتقدمها نفي أو طلب.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد السبعون شهر (4) 2024
Issue 70, (4) 2024
ISSN: 2617-958X

اللبن)والثاني: الرفع على إضمار مبتدأ، نحو:(لا تأكل السمك وتشربُ اللبنَ) أي: وأنت تشربُ اللبنَ، والثالث: النصبُ على معنى النهي عن الجمع بينهما، نحو:(لا تأكل السمك وتشربَ اللبنَ) أي: لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشربَ اللبن ،فينصب هذا الفعل بأن مضمرة،(ابن عقيل،٣٢٤/٢-٣٢٧) ورجح أبوحيّان الجزم معلّلًا بأنّ النصب يقتضي النهي عن الجمع، والجزمُ يقتضي النهيَ عن واحد.(أبوحيّان الأندلسي ،١٤٢٢هـ،٤٨٠/٤)، وتبعه في ذلك السمين الحلبي في الدر المصون في ترجيح وجه الجزم(السمين الحلبي،٣٢١/١-٣٢٢) وقرئ (وتكتمون الحق) بالرفع. .(أبوحيّان الأندلسي ،١٤٢٢هـ،٣٣٥/١) و يرى الفرّاء أن هذه الواو تنصب الاسم بعدها و يسمى مفعولًا معه، و تنصب المضارع مثلها مثل الفاء وأو. أمّا سيبويه فذهب إلى أنّها تعمل في الاسم ما قبلها لأنّها بمعنى (مع) فاستبدلت (مع)ب (الواو)لأنّها الأخف في اللفظ(سيبويه،٢٩٧/١) فيتضح للباحثة من خلال البحث أنّ عدم تكرار (لا)أدى إلى احتمال الوجهين (الجزم والنصب) والفرّاء يستأنس على وجه الجزم بقراءة أخرى ويترك للقارئ الاختيار فيقول : "وإن شئت"، ويبدو أنّ الوجهين مقبولان عنده وتميل الباحثة إلى ما ذهب إليه الكوفيون - هو الصواب- من أنّ الواو هي التي تصرف الكلام عن جهته التي كان عليها، وتغيّره عن معنى الكلام الذي قبله، فهي التي تنصب الفعل بعدها وليس بـ(أن) مضمرة كما يرى البصريون.

الفنقلة الثانية: تذكير الفعل بعد المصادر المؤنثة وتأنيثه:

قال الفرّاء:" فإن قال قائل: أرأيت الفعل إذا جاء بعد المصادر المؤنثة أيجوز تذكيره بعد الأسماء كما جاز قبلها؟ قلتُ: قبيح وهو جائز"(الفرّاء،١٢٨/١) ومعنى القبح هنا متعلق بمخالفة ما قَعَّده النحاة من وجوب تذكير فعل ضمير المصدر المؤنث؛ لئَلا تنعدم الموافقة بين الضمير وما عاد عليه استقباحًا لعدم الموافقة بينهما، ولا يتأتى البعد عن مخالفة القاعدة إلّا أن يذهب به إلى المعنى وهو خالف ؛لأنّ الحمل على اللفظ إذا اجتمع مع الحمل على المعنى كان الأولى الحمل على اللفظ لأنّه هو المشاهد المنظور ،والمعنى خفي راجع إلى مراد المتكلم، ولكنه جوزها نظرًا لما ورد من شواهد لذلك قَبَّ فيها رغم بعدها عن الأصل والأولى. وقد عدّ النحويون تأنيث المذكر ضمن أنواع الأنثى، وهذا ما ذهب إليه المبرد (٣٢٠/١) والصبّان(٧٢/٢)، " والعرب تذكّر المؤنث، وتذكير المؤنث أسهل من تأنيث المذكر؛ لأنّ التذكير أصل والتأنيث فرع."(الكفوي،٨٢٠/١)، ويرى ابن جني أنّ تذكير المؤنث واسع؛ لأنّه ردّ فرع إلى أصل.(ابن جني،١٩٨٨م،٥٠/١) أمّا تأنيث المذكر فأضعف من عكسه، لترك الأصل للفرع (الدمشقي،١٩٩٨م،١٠٣/٢.)،ويرى الفرّاء القبح في أنّ الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فيه مكنيّ من الاسم فاستقبحوا أن يضمروا مذكرًا قبله مؤنث(الفرّاء،١٢٨/١). وهذا ابن جني يقول:" ألا تراه معنيًا –أي الفعل-بالمصدر الدال على الجنس، والجنس أسبق شيء إلى التذكير"(ابن جني،٢٤٤/٣).و أجاز الفرّاء تذكير الفعل إذا كان الفاعل مؤنثًا واسمه مشتقًا من فعلٍ في مذهب المصدر. مثل قوله تعالى: (فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ)[البقرة: ٢٧٥] وقوله: (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ) [هود:٦٧]لأنّ هذه –في رأيه-المصادر تتنزّل منزلة المصدر، وهو مذكر غالبًا وبعدما يقول: إنّ العرب لا تكاد تذكر الفعل المسند إلى الأسماء الموضوعة المؤنثة في الشعر إلا ضرورة

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد السبعون شهر (4) 2024
Issue 70, (4) 2024
ISSN: 2617-958X

(الفرّاء،١٢٥/١و٣٦١) فيجوز التذكير والتأنيث ولكن لم يجز تثنيتها أو جمعها كقولك: قاما أخواك ولا قاموا قومك. ذكر الفرّاء الذين استجازوا التذكير بعد الأسماء ذهبوا به إلى المعنى، وهو في التقديم والتأخير سواء؛ كقول الشاعر:

هنيئا لسعدٍ ما اقتضى بعد وقعتي * بناقة سعدٍ والعشيّة بارد

كأن العشية في معنى العشي؛ ووافق ابن الأنباري الفرّاء في ذهاب المعنى بقوله: والعشية بارد حيث أخبر عن العشية وهي مؤنثة ببار- لعله تحريف ويقصد ببارد - وأسقط تاء التأنيث، حيث أنّ لحاق تاء التأنيث في مثل هذا الموضع واجب، سواء أكان المؤنث الذي هو مرجع الضمير المستتر هنا في الوصف حقيقي التأنيث أم كان مجازي التأنيث، ولكن الشاعر استساغ أن يسقط تاء التأنيث لأن العشية يطلق عليها عشي، فلحظ المعنى؛ فعامل الفعل كما لو كان مسندا لضمير العشي.(الأنباري،١٣٢/٢) ويتضح مما سبق أنّه يجوز تذكير الفعل بعد الأسماء حملًا على اللفظ تارةً وعلى المعنى تارةً أخرى؛ فمن حيث اللفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، ومن حيث المعنى ذهاب الواحد يأتي في المعنى على معنى الجمع ، وذهاب الجمع في المعنى لواحد. كذلك ظهور التذكير مع نكرة غير مؤقتة يضمر فيها مثل معنى النكرة؛ فلذلك قالت العرب: هو أحسن الرجلين وأجمله. فحاصل الكلام أنّ المصادر يمكن تذكيرها وتأنيثها حملًا على المعنى فيُذكر الفعل الذي يسبقها تبعًا لذلك مثل قوله تعالى:(إِنَّها إِنْ تَكُ مِثْقالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ) [لقمان:١٦] قال الفرّاء: "فإن قلت: إنّ المثقال ذكر فكيف قال (تَكُنْ)؟ قلتُ: لأنّ المثقال أضيف إلى الحبة وفيها المعنى كأنه قال: إنها إن تك حبة.(الفرّاء،،١٨٧/١و٢٠٧و٢٠٨و ٢٦٧و٢٨٦و٣٦١-٣٦٢) وهنا يوافق الفرّاءُ في رأيه سيبويه(٣٥/١) إذ يقول: "وسمعنا من العرب ممن يقول ويوثق به: اجتمعتْ أهل اليمامة، لأنّه يقول في كلامه: اجتمعتِ اليمامة، يعني أهل اليمامة، فأُنث الفعل في اللفظ، إذ جعله في اللفظ لليمامة، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام. "يعنى حمله على المعنى.

الفنقلة الثالثة:هل يجوز إضمار الحرفين في فعل الأمر الذى بعده اسمٌ نكرة بعده فعل؟

يرى الفرّاء في (نقاتل) مجزومة لا يجوز رفعها موضحًا في ذلك لا يجوز إضمار حرفين(الفرّاء ،١٥٧/١-١٥٨) ، بناءً على القراءات الواردة في الاسم الذي وقع نكرة بعد فعل الأمر(أبعث)؛على النحو الآتي: على قراءة(نقاتلْ) الجزم فعلى المجازاة بالأمر، ولا يجوز رفعها. والرفع بأن تجعل (يقاتل) صلة للملك على تقدير ابعث لنا الَّذِي يقاتل. وجواز الرفع والجزم؛ فإذا أتى بعد الأمر اسم نكرة بعده فعل يرجع بذكره أو يصلح فِي ذلك الفعل إضمار الاسم، على إضمار به، وهنا يكون بالرفع، أمّا الجزم فيكون شرطًا للأمر أو لإلقاء الضمير، وقد نوه بأنّه لا يجوز إضمار حرفين، فلذلك لم يجز في قوله (نقاتل) إلا الجزم. وتبعه في ذلك الطبري في تفسيره قائلًا:" غير جائز في قول الله تعالى ذكره:" نُقاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" إذا قُرئ بالنون غير الجزم على معنى المجازاة وشرط الأمر. فإن ظن ظان أن الرفع فيه جائز وقد قرئ بالنون بمعنى: الذي نقاتل به في سبيل الله فإن ّذلك غير جائز. لأنّ العرب لا تضمر حرفين ..."(الطبري،٢٠٠١م،٤٤٢/٤) وتميل الباحثة لرأي الفرّاء وهو صواب.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد السبعون شهر (4) 2024
Issue 70, (4) 2024
ISSN: 2617-958X

الفنقلة الرابعة: الجزم بنيّة الأمر من القول والوصية والأمر:

يذكر الفرّاء في هذه الفنقلة أحوال الجزم في قول الشاعر:

فَلَا تَسْتَطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير فيك نصيب

هذا مجزوم بنية الأمر لأنّ أول الكلام نهي، مبررًا (ولكن) نسق وليست بجواب. فأراد: ولكن ليكن للخير فيك نصيب... (الفرّاء،١٥٨/١-١٥٩) ذكر السيرافي أنّ هذا القول لم يُسبق إليه الفرّاء فلم يذكره سيبويه، ولا أصحابه البصريون وأنّ المازني أخذه عنه.(السيرافي،٢٠٠٨م،٣٠٤/٣) وقد استحسن ذلك السيرافي و الزجاج .ثم يوضح الفرّاء جزم الفعل بنية شرطه على الأول بقوله: "وقال قوم: بنية الأمر فِي هذه الحروف، من القول والأمر والوصية. قيل لهم: إن كان جزم على الحكاية فينبغي لكم أن تقولوا للرجل فِي وجهه: قلت لك تقم، وينبغي أن تقول: أمرتك تذهب معنا، فهذا دليل على أنه شرط للأمر"(الفرّاء،١٥٩/١) وهنا يوضح وجهًا آخرًا وهو حكاية فعل الأمر وهو مبني وزيدت فيه الياء لأنّه أمر غائب كما في "قوله تعالى:" قُلْ لِعِبادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ" [إبراهيم:٣١] جُزِمَتْ (يُقِيمُوا) بتأويل الجزاء، ومعناهُ- والله أعلم- معنى أمر كقولك: قل لعبد الله يذهب عنا، تريد: اذهب عنا فجُزِمَ بِنيّة الجواب للجزم، وتأويله الأمر، ولم يجزم عَلَى الحكاية. ولو كَانَ جَزمُه عَلَى مَحْض الحكاية لَجَازَ أن تَقُولَ: قلت لكَ تذهبْ يا هَذَا وإنَّما جزمَ كما جُزِمَ قوله: دَعْهُ يَنَمْ"(الفرّاء،٧٧/٢) فهذا مجزوم بالتشبيه بالجزاء والشرط كأنه قولك: تصب خيرًا، وليس كذلك. يتضح مما سبق انفراد الفرّاء بأنّ الفعل الواقع بعد الأمر من القول وما في معناه فعل الأمر وهو مبني؛ وإن ظهر في صورة المضارع المجزوم؛ وإن عبر عن البناء بالجزم- وهو مصطلح كوفي- لكن يشترط أن يكون هذا بعد الأمر، ولا يجوزه بعد الماضي، ومنع الفرّاء أن يكون الفعل مجزومًا بإضمار لام الأمر، ولوكان مجزومًا بلام الأمر؛ لجاز إضمارها على الحكاية بعد فعل الماضي أيضًا، لكن يشترط الفرّاء أن يكون الفعل بعد فعل الأمر ليظهر في صورة الجواب. (الفرّاء،٤٥/٣-٤٦)

الفنقلة الخامسة: حكم تثنية الفعل مع المثنى والجمع:

والنحويون في ذلك على ثلاثة مذاهب، منهم من يجعل الضمير اللاحق علامة لتثنية الفاعل وجمعه، ومنهم من يجعله ضميرًا فاعلًا، وما بعده مبتدأ، والجملة المتقدمة في موضع الخبر، ومنهم من جعل ما بعده بدلًا منه.(الزجاجي،١٩٨٤م،١٦٧/١، وسيبويه ،١٥/١و٢٣٦)

ويرى الفرّاء أنّه لم يجز تثنية الأفعال ولا جمعها ،حيث أشار إلى أنّ من قِبل أن الفعل واحد، والألف ، والواو تدل عَلَى أصحاب الفعل، فلم يستقم أن يكنى عَن فعل واسم فِي عقدة، ذاكرًا أنّ الألف والواو من الزيادات أسماء (الفرّاء،٣٦١/١-٣٦٢) كما ذهب الفرّاء إلى أنّ الاسم في لغة "أكلوني البراغيث" بدل من الفاعل من الضمير، وأن يكون فاعلًا، والعامل فيه الفعل السابق عليه ، فلم يجيز لغة "أكلوني البراغيث" وقد خرّج على ذلك قوله تعالى:

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد السبعون شهر (4) 2024
Issue 70, (4) 2024
ISSN: 2617-958X

(فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ۚ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ) [المائدة:٧١] فقد قال: "فقد يكون رفع الكثير من جهتين؛ أن تكرّ الفعل عليها- أي بدلًا من الفاعل في عموا وصموا -؛تريد عمي وصمّ كثير منهم، وإن شئت جعلت(عموا وصموا) فعلًا للكثير،ثم يذكر وجهًا ثالثًا بقوله:" وإن شئت جعلت الكثير مصدرًا فقلت أي ذلك كثير منهم"(الفرّاء،٣١٦/١) فيكون كثير خبر لمبتدأ محذوف هو "ذلك" وهو العمى والصّمم. ثم استدرك قائلًا:" ولو أن صبت على هذا المعنى لكان صوابًا. "(الفرّاء،٣١٦/١) وترى الباحثة أن لغة (أكلوني البراغيث) لغة شائعة عند العرب، فربما تكون قد مثلت حقبة من حقب تطور اللغة، وليس كما ذهب بعض النحاة من أنها شاذة، بدليل ورودها في القرآن الكريم وكلام الحبيب المصطفى -صلوات الله وسلامه عليه- وكلام العرب.

الفنقلة السادسة: جعل" عسى" بمنزلة "كان" وظنَّ بين الإلغاء والإعمال:

يقول الفرّاء:" فإن قَالَ قائل: أليس من كلام العرب عسيت أذهب، وأريد أقوم معك، و(أن) فيهما مضمرة، فكيف لا يَجوز أن تقول: أظن أقوم، وأظن قمت؟ قلت لو فعل ذَلِكَ فِي ظننت إِذَا كَانَ الفعل للمذكور أجزته وإن كان اسمًا مثل قولهم: عسى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا، والْخِلْقة لانْ". (الفرّاء،٤١٥/١) يقول سيبويه(٥١/١):"...كما جعلوا عسى بمنزلة كان في قولهم:" عسى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا، ولا يقال: عَسيْتَ أخانا." حيث وافق الفرّاءُ سيبويه في معاملة عسى بمنزلة كان حين رفعت الْغُوَيْرُ وهو اسمًا لها، ونصبت أَبْؤُسًا وهو خبرًا لها. من جهة أخرى نرى أنّ الفرّاء يوضح عمل ظن وإلغائها حيث ذكر أنّ هذه الأفعال القلبية في (أظن أقوم، وأظن قمت) غير مؤثرة، ولا نافذة منك لغيرك، وإنما هي أشياء تهجس في النفس من يقين أو شك من غير تأثير فيما تعلق بها. ووافقه ابن يعيشُ(٨٥/٧) في رأيه.

وترى الباحثة في قوله:" أظن أقوم، وأظن قمت" أنّ الفعل أظن هنا للشك ولم يكن استخدامه فعلًا ناسخًا من أفعال القلوب التي تفيد الشك أو اليقين بأخذه مفعولين، كما أنّ الجملة فيه ليست خبرية، بمعنى أنها ليست أظن الناسخة الدالة على الشك المخاطب في نقل المعلومة المبلغة له، عكس أظنّ الدالة على اليقين غير القابل للدحض كما في قولك: أظنّ زيدٌ قائمٌ.

الفنقلة السابعة الحديث عن جواب قول الله تعالى:" وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّور فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ ۚ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ" [النمل/٨٧].يقول الفرّاء:" فإن قلت فأين جواب قوله (وَيَوْمَ يُنْفَخُ في الصّور)؟ قلت: قد يكون فِي فَعَل مضمر مع الواو كأنه قَالَ: وَذَلِكَ يوم ينفخ فِي الصور. وإن شئت قلت: جوابه متروك..."(الفرّاء،٣٠٠/٢) فهو يرى في نصب يوم بفعل مضمر مع الواو أو أن يكون جوابه متروكًا، ويوافقه في الرأي الطبري في تفسيره بقوله:" قيل: جائز أن يكون مضمرا مع الواو, كأنه قيل: ووقع القول عليهم بما ظلموا فهم لا ينطقون, وذلك يوم ينفخ في الصور. وجائز أن يكون متروكًا اكتفي بدلالة الكلام عليه منه, كما قيل: وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فترك جوابه" (الطبري - تفسير سورة النمل - الآية ٨٧ (ksu.edu.).أمّا ابن الأنباري (١٩٨٠م ،٢٢٧/٢)،فيرى أن يومَ منصوب بفعل مقدّر وتقديره اذكر يوم ينفخ في الصور. وافقه في الرأي

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد السبعون شهر (4) 2024
Issue 70, (4) 2024
ISSN: 2617-958X

العكبري(ص١٠١٤)مبينًا أنّ (ففزع) بمعنى يفزع ،ويرى أبو حيان(٢٠١٠م،٢٧٢/٨)، أنّه عُبّر هنا بالماضي وإن كان لم يقع إشعارًا بصحة وقوعه وإنّه كائن لامحالة ،وهذه فائدة وضع الماضي وضع المستقبل، وعلى ذلك يكون

وَيَوْمَ: الواو: حرف عطف

يوم: مفعول به لفعل محذوف تقديره اذكر منصوب بالفتحة

فعل مضارع مبنيّ للمجهول مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. يُنْفَخُ فِي الصُّور: جارّ ومجرور في محلّ رفع نائب فاعل. فَفَزِعَ :الفاء: حرف عطف

فزع: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح. مَنْ: اسم موصول مبنيّ على السكون في محلّ رفع فاعل . يتضح من خلال البحث في هذه الفنقلة أنّ (يوم) منصوب بفعل محذوف تقديره(اذكر) وأن(ففزع جاءت بصيغة الماضي بمعنى المضارع (يفزع) وهذا ما أشار إليه الفرّاء بقوله:" ولم يقل فيفزعُ، فجعل فَعَل مردودة عَلَى يفعل. (الفرّاء،٣٠٠/٢).

المبحث الثالث الفنقلات الخاصة بمعاني الحروف :

وردت فنقلات الفرّاء النحوية الخاصة بمعاني الحروف في سبع مسائل:

الفنقلة الأولى: حذف الألف من (بسم الله):

كانت البسملة أول ما ابتدأ الحديث به،غيرَ أنّه لم يتناول منها غير ظاهرة تتعلق برسم المصحف وهي حذف الألف من كلمة(اسم)،وقد علل هذا الحذف بالتخفيف لكثرة الدوران، مستندًا إلى ميل العربية للإيجاز والحذف، ويستدل على هذا الحذف من أقوال العرب يقول: "ومما كثُر في كلام العرب فحذفوا منه أكثر من ذا قولهم: أيش عندك؛ فحذفوا إعراب (أي)وإحدى ياءيْهِ، وحُذفت الهمزة من (شيء) وكُسرت الشين وكانت مفتوحة." (الفرّاء،٢/١). واستطاع الفرّاء أن يزيل توهمًا قد يجري في الخاطر بقوله: "فإن قال قائل: إنّما حذفنا الألف من "بسم الله "لأنّ الباء لا يسكت عليها، فيجوز ابتداءُ الاسم بعدها، قيل له: قد كتبتْ العرب في المصاحف (وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا)[الكهف :٣٢]بالألف؛ والواو لا يسكت عليها في كثير من أشباهه .فهذا يُبطل ما ادّعِي"(الفرّاء،٣/١). يقول مكي الأنصاري: "يستهدف روح العربية في التخفيف والإيجاز ويُدعّم ذلك بتعبير مأثور وهو(أيش عندك؟)فطريقته في تناول الفكرة ومناقشتها طريقة منهجية حيث ترقى بالأدلة، فعرض حذف الحرف الواحد أولًا، ثم سوّغه بسماعه حذف الحرفين معا ثم أتى بالشاهد الذي حُذفت منه حروف ثلاثة، وهو قولهم: "أيش عندك."" (أحمد مكي الأنصاري ،١٩٦٤م، ص٢٧٩-٢٨١).

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد السبعون شهر (4) 2024
Issue 70, (4) 2024
ISSN: 2617-958X

الفنقلة الثانية:سد واو المعية مسد الخبر:

قال الفرّاء:" فإن قلت: فما تقول فِي قول الشاعر:

الآن بعد لجاجتي تلحونني... هلا التقدمُ والقلوب صحاح

بم رفع التقدم؟ قلت: بمعنى الواو فِي قوله: (والقلوب صحاح) كأنه قال: العظة والقلوب فارغة، والرطب والحر شديد، ثُمَّ أدخلت عليها هلا وهي على ما رفعتها، ولو نصبت التقدم بنية فعل كما تقول: أتيتنا بأحاديث لا نعرفها فهلا أحاديثَ معروفة."(الفرّاء،١٩٨/١) ويرى سيبويه (٩٨/١) في (هلا ولولا) لا يستقيم أن يُبتدأ بعدهما الأسماء ويذهب في ذلك على إضمار الفعل وعدم ذكره جائز؛ لأنّ فيه معنى التحضيض والأمر، فجاز فيه ما يجوز في ذلك . ولا يجوز الرفع، (سيبويه،١٠٠/١) وهو قبيح في (فهلا دينارٌ) مبررًا لذلك بقوله: "لأنّك لو لم تحمله على إضمار يكون ففِعلُ المخاطب أولى به والرفع في هذا بعيد."(سيبويه،٢٦٩/١) يتساءل أبو زكريا عن رافع المبتدأ (التقدم) ويقصد الخبر، فيجيب أن معنى الواو وهو المعية والاقتران هو الذي أغنى عن الخبر، إلى تقدير خبر كما ذهب إلى ذلك البصريون، إلى أنّ الخبر واجب الحذف بعد الواو التي بمعنى(مع) نحو: كلّ وشأنه، لكن الكوفيون ذهبوا إلى أن الواو سدّت عنه. (ابن هشام،ص١٨٤). وترى الباحثة أنّ النصب معناه هلا تقدمتم، والرفع بموضع الواو، والفرّاء يجيز ذلك.

الفنقلة الثالثة: ثبوت حرف العلة مع الجازم (اثبات الياء في يخشى) أنموذجًا:

قال الفرّاء:" وقد قرأ يحيى بْن وثاب وحمزة:(فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لا تخف دركا ولا تخشى) [طه:٧٧]بالجزاء المحض. فإن قلت: فكيف أثبتت الياء فِي (تخشى) ؟ قلت: فِي ذلك ثلاثة أوجه إن شئت استأنفت(وَلا تَخْشى) بعد الجزم، وإن شئت جعلت (تخشى) فِي موضع جزم وإن كانت فيها الياء لأنّ من العرب من يفعل ذلك قال بعض بني عبس:

ألم يأتيك والأنباء تنمي... بما لاقت لبون بنى زياد

فأثبتت الياء فِي (يأتيك) وهي فِي موضع جزم لأنه رآها ساكنة، فتركها على سكونها كما تفعل بسائر الحروف. ..والوجه الثالث أن يكون الياء صلة لفتحة الشين، فهذه الياء ليست بلام الفعل هِيَ صلة لكسرة اللام كما توصل القوافي بإعراب رويها ."(الفرّاء،١٦٠/١-١٦١)، يقول ابن خالويه :"فإن قيل: فما حجة حمزة في اثبات الياء في "يخشى" وحذفها على الجزم؟ فقيل له: في ذلك وجهان: أحدهما :أنه استأنف ولا تخشى ولم يعطفه على أول الكلام فكانت "لا" بمعنى " ليس"، والوجه الآخر: أنه لما طرح الياء أشبع فتحة الشين فصارت ألفًا ليوافق رؤوس الآي التي قبلها ألف."(ابن خالويه،١٩٨١م،ص٢٢٠).اعتمد الفرّاء على القياس حين حديثه عن بعض الأساليب التي تدخل فيها اللام النافية بعد أمر فقد تكون نافية وقد يكون ما بعدها مجزوم على الشرط ويعلل جواز ذلك قائلا: " ولو نويت الجزاء لجاز في قياس النحو"(الفرّاء،١٦٠/١)، ويقف الفرّاء بإزاء نفس الآية موضحًا ثبوت الألف في الفعل

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد السبعون شهر (4) 2024
Issue 70, (4) 2024
ISSN: 2617-958X

(يخشى) وهو معطوف على فعل مجزوم، وقاس ذلك على أشعار العرب، فأثبتت الياء في (يأتيك) وهي في موضع جزم وقد يحدث هذا مع الواو أيضا فقد أثبتت الواو في (تهجو) وقد سبقته لم الجازمة.(شوقي ضيف،ص٢١٧).

بَيَّنَ البحثُ أنّ إبقاء الحرف الأخير من الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة جزمه هو استعمال عربي، قد يكون لغة لبعض العرب، وربما يكون قد مَثل مرحلة من مراحل نشوء اللغة بدليل ورود الشواهد الشعرية التي تثبته، وكذلك بعض القراءات القرآنية.

الفنقلة الرابعة:صيرورة حروف الهجاء كالاسم في أوائل السور:

يقول الفرّاء:" فإن قلت: كأنك قد جعلت الألف واللام والميم والصاد يؤدّين عَن جَميع حروف المعجم، وهو ثلاثة أحرف أو أربعة؟ قلت: نعم، كما أنك تقول: اب ت ث ثَمانية وعشرون حرفًا، فتكتفي بأربعة أحرف من ثَمانية وعشرين. فإن قلت: إن ألف ب ت ث قد صارت كالاسم لحروف الهجاء كما تقول: قرأت الحمد، فصارت اسمًا لفاتِحة الكتاب. قلت: إن الَّذِي تَقُولُ ليقع فِي الوَهْم، ولكنك قد تَقُولُ: ابني في اب ت ث، ولو قلت فِي حاط لجاز و لعلمت بأنه يريد: ابني فِي الحروف المقطعة"(الفرّاء،٣٦٨/١-٣٦٩). ذهب الفرّاء إلى أنّ حروف الهجاء ولاسيما التي تتفتح بها سور القرآن الكريم هي التي ترفع الأسماء الواقعة بعدها يقول في ذلك: "قلت: أرأيت ما يأتي بعد حروف الهجاء مرفوعًا مثل قوله: المص كِتابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ ومثل قوله: (الم تَنْزِيلُ الْكِتابِ) [السجدة:١] ،وقوله:(الر كِتابٌ أُحْكِمَتْ آياتُهُ) [هود:١] وأشباه ذَلِكَ بم رفعت الكتاب فِي هَؤُلاءِ الأحرف؟ قلت: رفعته بِحروف الهجاء التي قبله كأنك قلت: الألف واللام والميم والصاد من حروف المقطع كتابٌ أنزل إليك مجموعًا."(الفرّاء،٣٦٨/١-٣٧٠و٣،١٦١/٢) خالف الزجاجُ الفرّاء في ذلك إذ ذهب إلى أنّ الأسماء بعد هذه الحروف مرفوعة على أنّها خبر لمبتدأ محذوف فهو يقول في إعراب(ذلك) من قوله تعالى:(ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) [البقرة/٢]وموضع (ذلك)رفع لأنّه خبر ابتداء لمن قال :هذا القرآن ذلك الكتاب ومثل هذا العامل يرفضه الزجاج ،والبصريون لا يعهدون مثل هذا العامل ولا يعرفونّه، فالأسماء بعد هذه الحروف مرفوعة على أنّها خبر لمبتدأ محذوف.(النّحاس،١٩٨٨م،١١٣/٢).

الفنقلة الخامسة: تضمين "أو "معنى "إمّا وإمّا:

إنّ حرف العطف (أو) من حروف النسق عند إجماع النحاة، حيث عدت من العطوف المطلقة بشرط أن لايقتضيان إضرابًا، مما يحول من إطلاقها بالعطف إلى التقييد. وهذا يبرر ما ذكره ابن الناظم من أنّ أكثر المصنفين لا يعدون (أو) فيما يشرك في الإعراب والمعنى ،لأنّ المعطوفَ بها يدخله الشك ، أو التخيير.(ابن مالك،٢٠٠٠م،ص٣٧٠) قال الفرّاء:" فإن قلتَ: إن (أو) فِي المعنى بِمنزلة (إمّا وإمّا) فهل يَجوز أن يقول يا زيد أن تقوم أو تقعد؟ قلتُ: لا يَجوز ذَلِكَ لأنّ أول الاسمين فِي (أو) يكون خبرًا يَجوز السكوت عَلَيْهِ، ثُمَّ تستدرك الشك فِي

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد السبعون شهر (4) 2024
Issue 70, (4) 2024
ISSN: 2617-958X

الاسم الآخر، فتُمضي الكلام عَلَى الخبر"(الفرّاء،٣٨٩/١) ذهب ابن مالك(السيوطي،١٧٣/٣) إلى أن ّأكثر ورود (أو) للإباحة في التشبيه كقوله تعالى:(فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً) [البقرة:٧٤]وهو بهذا لم يخصها بأن تكون مسبوقة بطلب. وقد زعم أنّ(أو) التي تكون للإباحة حالة محل (الواو) وهذا أمر مردود عند ابن عصفور(٢٠٠٣م،٩٧/١) وابن هشام(١٩٩٨م،١٧٣/١) ،ولم يذكر النحويون ورود (أو)معنى (إمّا إمّا) بل ذكر ابن هشام :"فإمّا مثل أو في الدلالة على المعنى فقط عند هؤلاء وليست مثلها في عطف ما بعدها على ما قبلها، وزعم ابن عصفور أن النحاة مجمعون على أنّ(إمّا)غير عاطفة وهو نقل يخالف نقل غيره من أثبات العلماء."(ابن هشام،٣٢٤/٣) ويوضح البحث أنّ(إمّا الثانية هي التي تكون بمعنى(أو) وليس العكس، وأنّ(إمّا)الثانية في الطلب والخبر-نحو:(تزوج إمّا هندًا وإمّا أختها)- بمنزلة (أو) في العطف والمعنى، وقال أبو علي الفارسي وابنا كيسان وبرهان: هي مثلها في المعنى فقط، وهذا يوافق رأي الفرّاء. وهو صواب.وأشار إليها ابن مالك (ابن عقيل،٢١٤/٢) في قوله:

ومثل "أو" في القصد "إمّا" الثانية في نحو :"إمّا ذي وإمّا الثانية"

الفنقلة السادسة: عمل (لا)النافية عمل ليس واقتران الاسم الذي بعدها بالباء:

قال الفرّاء:" فإن قلت: فإني أراهُ لا يمكن فِي (لا)وقد أدخلت العرب الباء فِي الفعل التي تليها - أراد بالفعل الكلمة فأنث اسم الموصول لها. وأراد بالفعل هنا الوصف -فقالوا:

لا بالْحَصُور ولا فِيهَا بسوَّار

قلت: إن (لا) أشبه بليس من (ما) ألا ترى أنك تَقُولُ: عبد الله لا قائم ولا قاعد، كما تَقُول: عبد الله لَيْسَ قاعدًا ولا قائِمًا، ولا يَجوز عبد الله ما قائم ولا قاعد فافترقتا هاهنا."(الفرّاء،٤٣/٢-٤٤) يرى الفرّاء أنّ(لا) تعمل عمل ليس في معنى النفي ولكن من الملاحظ في المثال(عبد الله لا قائمٌ ولا قاعدٌ) لا عمل لها بدليل أنّ خبرها المنفي جاء مرفوعًا، مع تكرار (لا)مع أنّ خبر ليس يأتي منصوبًا. ويتفق النحاة في إعمال (لا)عمل ليس قليلٌ وهم فيما وراء ذلك مختلفون في جواز إعمالها قياسًا على ما سُمع من ذلك، فذهب سيبويه وطائفة من البصريين إلى جواز الإعمال، وذهب الأخفش والمبرد إلى منع إعمالها، وهو الذي يقتضيه القياس، من قبل أن(لا)حرف مشترك بين الأسماء والأفعال ومن حق الحرف المشترك أن يكون مهملًا.(ابن هشام،٢٥١/١) قال أبو حيّان:" لم يصرّح أحد بأن إعمال (لا)عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب المغرب ناصر المطرّزي ،فإنه قال فيه: بنو تميم يهملونها، وغيرهم يعملها وفي كلام الزمخشري: أهل الحجاز يعملونها دون طيء، وفي البسيط: القياس عند تميم عدم إعمالها ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها"(ابن عقيل،٢٨٨/١). و يُلاحظ في إعمال (لا) عمل ليس أو إهمالها قد وافق الفرّاء في رأيه الحجازيين في إعمالها عمل ليس، ولكن لم يتطرقوا إلى دخول الباء على الاسم الذي بعدها.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد السبعون شهر (4) 2024
Issue 70, (4) 2024
ISSN: 2617-958X

الفنقلة السابعة سقوط (مِنْ):

الغالب على استعمالها هو ابتداء الغاية وهي عند سيبويه لا تكون إلّا للمكان(سيبويه،٢٢٥/٤).أما المبرد فقد جعلها لابتداء كل غاية،(ابن يعيش،٤٥٨/٤) وقد أجاز الكوفيون استعمالها لابتداء الغاية الزمانية، ورفض ذلك كثير من البصريين، واتفق الجميع على أنّها تأتي لابتداء الغاية في الأمكنة والأحداث والأشخاص.(ابن عقيل،١٨/٢-١٩) يقول الفرّاء:"فإن قلت: فكيف جاز سقوط من فِي هَذَا الموضع؟ قلت من قبل أن الَّذِي قبله مؤقت- يقصد الفرّاء بمصطلحي المؤقت وغير المؤقت معنى العلم والضمير، والثاني ينطبق على النكرة، أما إذا كان الاسم معرّفًا أو موصولًا فهو عنده معرفة غير مؤقتة – (الفرّاء،١/٢،٧،٢٤٤،٢٤٣،٢،١٨٥)- فلم أُبَلْ أن يخرج بطرح من كالحال، وَكَانَ فِي الجزاء غير موقت فكرهُوا أن تفسَّر حال عَن اسم غير موقّت فألزموها من. فإن قلت: قد قالت العرب: ما أتاني من أحد وما أتاني أحد فاستجازوا إلقاء من. قلت: جاز ذَلِكَ إذ لَمْ يكن قَبل أحد وما أتى مثله شيء يكون الأحد لَهُ حالًا فلذلك قالوا: ما جاءني من رجل وما جاءني رجل."(الفرّاء،١٨٥/٢) وذكر الفراء في حديثه أن (من) جاءت زائدة موافقًا لرأي البصريين في أنّ المجرور بها نكرة ومسبوقًا بنفي، وهما الشرطان اللذان يجعلان (من) زائدة ،وقد أجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها، ومنه عندهم: قد كان من مطرٍ أي قد كان مطر.(ابن عقيل،١٩/٢) كما يوضح جواز إلقاء (من) إذ لَمْ يكن قَبل أحد وما أتى مثله شيء يكون الأحد لَهُ حالًا؛ فلا يصلح الاسم بعدها أن يكون حالًا؛ لأنّ أحد نكرة، وما بعد النكرات صفات وما بعد المعارف أحوال. وترى الباحثة أنّ (مِن) هنا تدل على التنصيص على العموم التي يكون مدخولها لفظًا غير الألفاظ الدالة على العموم بنفسها، نحو:(ما جاءني من رجل)، حيث إنّ لولا وجود (مِن) لجاز أن يُعتبر المنفي مجيئه هو الرجل الواحد أو جنس الرجال، وبعدم مجيء كلّ واحد ممن يتأتى منه المجيء، سواء أكان رجلًا أم امرأة؛ لأنّ كلمة (أحد) بعد النفي تفيد استغراق النفي وشموله الجنس كلّه، فإذا أدخلت (من) في التركيب فإنها لا تفيد شيئًا زائدًا على المعنى المستفاد بدونها، كما أنها لا تكون حينئذٍ مستعملة في شيء من معانيها الأصلية الوضعية، فتكون زائدة لتوكيد العموم؛ لأن النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصًا ، فزيادة (مِن)، إنما أفادت مجرد التوكيد ، لأنّ (ما جاء أحد)،(وما جاء من أحدٍ) سيّان في إفهام العموم دون احتمال، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله:"...لأنّ معنى(ما أتاني أحد ،وما أتاني من أحد) واحدٌ ولكن (مِن) دخلت هنا توكيداً..."(سيبويه،٣١٦/٢).

خاتمة:النتائج والتوصيات:

توصلت الباحثة إنّ الفرّاء عالم حريّ بالدراسة جدير بالتقييم وهو علم من أعلام النحو وشيخ من شيوخ اللّغة له القدرة على تحليل المسائل بالتعرّض إلى مختلف الآراء والخروج بعد ذلك بالرأي الثاقب دون أن يسد منفذ الدراسة. لأنّه غالبًا ما يقول يجوز أو لا يجوز محاولًا بذلك احترام آراء بقية النحاة من جهة و ترك المجال مفتوحًا لمن يأتي بعده لإبداء الرأي من جهة أخرى و لو لم يكن الأمر كذلك لاستعمل مصطلح الوجوب.إنّ أسلوبه المتفرّد في معالجة المسائل، إلى جانب تغيير المصطلحات التي اعتمد عليها البصريون، نجده يميل كثيرًا إلى التعقيد و التفلسف وقد

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد السبعون شهر (4) 2024
Issue 70, (4) 2024
ISSN: 2617-958X

وصفه مترجموه بالتفلسف في تصانيفه و يصرّح بذلك دكتور شوقي ضيف:" و على هذه الشاكلة، كان الفرّاء – يحاول بكل جهده- أن يضع تفسيرًا جديدا لبعض الكلمات و الأدوات كما كان يحاول جاهدًا أيضًا أن يضع في النحو مصطلحات جديدة، مستعينًا في ذلك كله بعقله المتفلسف الخصب، و ما زال يلحّ في ذلك حتى استطاع حقًّا أن يكوّن للكوفة مدرسة مستقلة في النحو." (شوقي ضيف،ص٢٠٥) بعد الاطلاع على كتاب (معاني القرآن) للفرّاء لا حظت الباحثة أنه وسّع من دائرة استخدامه للشاهد الشعري ولم يقصره على النحو ففي حديثه عن نصب الفعل المضارع بعد الواو استشهد بقول الشاعر: لا تنه عن خلق وتأتي مثله ، وهو نفس البيت الذي أورده سيبويه في كتابه ونسبه للأخطل ويروي أنه لأبي الأسود الدؤلي واستنادا إلى الشعر أجاز الفرّاء تذكير الفعل بعد المصادر المؤنثة وهو قبيح عنده ويعلل ذلك قائلا:" إنما قبح لأنّ الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فيه مكنى من الاسم واستقبحوا أن يضمر مذكرا قبله مؤنث والذين استجازوا ذلك قالوا يذهب به إلى المعنى وهو في التقديم والتأخير سواء". ومن النتائج أيضًا تسمية الواو التي يأتي بعدها مضارع منصوب أو مفعول معه، بواو الصرف، وتسمية الجزم على معنى الأمر. عدم التزام الفرّاء بالمصطلحات التي وضعها الخليل وسيبويه، فقد غيّر فيها كما أضاف إليها بعض المصطلحات الجديدة ومنها على سبيل المثال الصرف والجحد .المؤقت وغير المؤقت بمعنى العلم والضمير وكان أحيّانا يطلق عدّة تسميات لمصطلح واحد كالبدل فقد أطلق عليه التكرير والتبيين والتفسير والترجمة وهذا من أجل توضيح معناه في كل حالة من المصطلحات الجديدة، أيضًا العماد وهو ضمير الفصل عند البصريين وقد ربط اسم هذا المصطلح بمعناه فهو يرى أنّه سمي كذلك لأنّه يعتمد عليه في الفائدة. وكان دائمًا يذكر الأوجه المختلفة والآراء المتباينة ثم يورد الجانب الصحيح حسب رأيه قائلًا : "و هو أجود الوجهين، و هو أبين الوجهين... " . فلا يزال كتاب معاني القرآن يحمل كثير من القضايا النحوية والصرفية، فعليه أوصي بدراسة هذا الكتاب الثر بمفرداته، الجميل بمعانيه والوقوف على أسراره في جميع أنواع العلوم من نحو، وصرف، ولغة، وتفسير.

المصادر والمراجع:

١. **القرآن الكريم.**

٢. ابن مالك، بدر الدين، د.ت، *شرح الكافية الشافية* ،د.ط، تحقيق :عبد المنعم هريدي، مكة المكرمة ،جامعة أم القرى ،

٣. ابن جني، أبو الفتح ،١٩٨٨م، *الألفاظ المهموزة* ،د.ط ،تحقيق: *مازن المبارك*، دمشق ،دار الفكر.

٤. ابن جني، أبو الفتح، د.ت، *المحتسب في شواذ القراءات،ط١ ،* تحقيق :*على المجدي ناصف، و*عبد الفتاح *إسماعيل شلبي*، القاهرة ،دار المعارف.

٥. ابن جني، أبو الفتح ، د.ت، *الخصائص* ،ط٤،القاهرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٦. ابن خالويه ،الحسين ، ١٩٨١م *الحجة في القراءات السبع* ،ط٤،تحقيق: *عبد العال سالم* مكرم، بيروت، دار الشروق .

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد السبعون شهر (4) 2024
Issue 70, (4) 2024
ISSN: 2617-958X

٧. ابن عقيل ، بهاء الدين ١٤٣١هـ=٢٠١٠م، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك* ،د.ط، بيروت ،لبنان، المكتبة العصرية.

٨. ابن مالك ، بدر الدين ، ٢٠٠٠م*شرح ابن الناظم*، ط١،تحقيق:محمد *باسل*، بيروت ،-لبنان دار الكتب العلميّة.

٩. ابن منظور، محمد، د.ت، *لسان العرب* ،د.ط، بيروت ,دار صادر .

١٠. ابن هشام الأنصاري، أبو محمد، د.ت، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* ،د.ط، تحقيق: د. *مازن المبارك*، ومحمد *علي* حمد *االله*، دمشق دار الفكر.

١١. ابن هشام الأنصاري، أبو محمد،١٩٩٨م، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*،ط١، تحقيق :حسن حمد وأشرف عليه: *أميل بديع يعقوب*، بيروت، دار الكتب العلميّة.

١٢. ابن هشام الأنصاري،أبو محمد،٢٠٠٩م، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*،د.ط، تأليف محمد محي *الدين* عبد *الحميد*، القاهرة دار الطلائع للنشر..

١٣. ابن يعيش ، د.ت، شرح المفصل ،د.ط، إدارة الطباعة المنيرية.

١٤. أبو حيّان ي ،محمد ،٢٠١٠م *البحر المحيط في التفسير*،د.ط ،مراجعة :محمد صدقي *جميل*، بيروت، لبنان.دار الفكر للطباعة والنشر.

١٥. أبوحيّان ، محمد ،١٤٤٢هـ، البحر المحيط ،ط١،تحقيق: *عادل أحمد* عبد *الموجود*، *علي* محمد *معوض* ، بيروت دار الكتب العلمية،

١٦. أحمد علي ،سعدون ،٢٠٠٩م، *الأثر الدلالي لمعاني القرآن للفرّاء في الكشاف للزمخشري*،د.ط مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، العدد ١٢/٤.

١٧. الأنباري ،أبو البركات ، ١٩٨٠م،*البيان في غريب إعراب القرآن* ،د.ط، تحقيق: *طه* عبد *الحميد طه*، مراجعة: *مصطفى السقا* ، المكتبة المصرية العامة.

١٨. الأنباري ،أبو البركات ،د.ت، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*،د.ط، المكتبة الشاملة

١٩. الأنباري ،عبد الرحمن ، ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م*أسرار العربيّة* ، ط١ ،دراسة وتحقيق: محمد حسين *شمس الدين* ، بيروت دار الكتب العلمية.

٢٠. د/ دمشقية ،عفيف ، ١٩٨٢م، *خطى متعثرة في تجديد النحو العربي (الأخفش والكوفيون)* ،ط٢، بيروت دار العلم للملايين.

٢١. د/ضيف ،شوقي ،١٩٦٨م*المدارس النحوية* ،ط٥، القاهرة دار المعارف. .

٢٢. الدمشقي،أبو حفص ،١٩٩٨م، *اللباب في علوم الكتاب* ،د.ط، تحقيق: *عادل أحمد* عبد *الموجود* و*على* محمد *معوض*، بيروت دار الكتب العلميّة .

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد السبعون شهر (4) 2024
Issue 70, (4) 2024
ISSN: 2617-958X

٢٣. الرضي، محمد ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م، *شرح الكافية* ،ط١، تحقيق :د/*عبد العال* مكرم ،القاهرة ،عالم الكتب.

٢٤. الزبيدي ،أبوبكر ،د.ت، *طبقات النحويين واللغويين* ،ط٢، تحقيق :محمد *أبو الفضل إبراهيم*، دار المعارف

٢٥. الزجاجي، عبد الرحمن ، ١٩٨٤م ،*الجمل في النحو*،ط١،تحقيق: *علي توفيق الحمد*، إربد، ،دار الأمل إربد، بيروت ،مؤسسة الرسالة، .

٢٦. السامرائي ،إبراهيم ،٢٠٠٠م، معاني النحو،ط١ ، عمان ،دار الفكر للطباعة والنشر.

٢٧. السمين الحلبي ،شهاب الدين ،د.ت، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ،د.ط،تحقيق :محمد *أحمد الخراط*، دمشق ،دار القلم .

٢٨. سيبويه ،أبو بشر ، ١٩٨٨م، *الكتاب*،د.ط، تحقيق: *عبد السلام محمد هارون*، القاهرة ،مكتبة الخانجي.

٢٩. السيرافي،أبو سعيد،٢٠٠٨م *شرح كتاب سيبويه*،ط١، تحقيق: *أحمد حسن مهدلي، وعلى سيد علي* ، بيروت ،دار الكتب العلميّة.

٣٠. السيوطي، جلال الدين ، ١٩٦٤م، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة* ،ط١،تحفيف: محمد *أبو الفضل إبراهيم* ، مطبعة عيسى البابي وشركاؤه .

٣١. السيوطي، جلال الدين ،*١٩٩٨م*، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*،ط١، تحقيق: *أحمد شمس الدين*، بيروت ،دار الكتب العلميّة ،.

٣٢. صالح، نزار ٢٠١٧م، *فنقلات الزمخشري البلاغية في سورة يوسف عليه السلام دراسة تفسيرية*، ط١٦، مجلة البحوث القرآنية.

٣٣. الصبّان، محمد ،١٩٩٧م ،*حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك* ،د.ط، بيروت ،دار الكتب العلميّة .

٣٤. الطبري، أبو جعفر ،٢٠٠١م، *تفسير الطبري جامع البيان عن تفسير آي القرآن* ،ط١،تحقيق: *عبد الله بن عبد المحسن التركي*، دار هجر للطباعة والنشر .

٣٥. الطوقي ،نجم الدين ١٩٨٧م، *شرح مختصر الروضة*، د.ط، تحقيق: *عبد الله عبد المحسن التركي* ،تقديم: *عبد العال عطوة*، بيروت مؤسسة الرسالة.

٣٦. العقيدي، رضا،وحيّاويّ ،أحمد علي ٢٠١٧م، *أدوات الفنقلة ووظيفتها في كتاب سيبويه*، د.ط، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية جامعة بابل،العدد٣٤..

٣٧. العكبري ، أبو البقاء ،د.ت ،*التبيان في إعراب القرآن* ،د.ط، تحقيق :*علي محمد البجاوي*، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.

٣٨. الفرّاء ،أبو زكريا ، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م،*معاني القرآن*،ط٣، بيروت ،لبنان ،عالم الكتب .

٣٩. القرآن الكريم - تفسير الطبري - تفسير سورة النمل - الآية ٨٧(ksu.edu.sa)

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد السبعون شهر (4) 2024
Issue 70, (4) 2024
ISSN: 2617-958X

٤٠. الكفوي ،أيوب ،د.ت، *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*،د.ط، تحقيق:*عدنان درويش ومحمد المصري*، بيروت ،مؤسسة الرسالة ..

٤١. المبرد، محمد ، د.ت، *المقتضب*، د.ط، تحقيق: محمد *عبد الخالق عضيمة*، بيروت، عالم الكتب.

٤٢. المخزومي مهدى ،١٩٥٨م، *مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو* ، ط٢، مطبعة مصطفي البابي الحلبي.

٤٣. المرزباني، ١٩٨٣م،*معجم الشعراء*، د.ط، بيروت ،دار الكتب العلميّة.

٤٤. مكي الأنصاري ،أحمد ، ١٩٦٤م،*أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة* ،د.ط ، القاهرة مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والعلوم الاجتماعية، نشر الرسائل الجامعية،

٤٥. النحاس ، أبو جعفر ، ١٩٨٨م،*إعراب القرآن*،ط٣ ،تحقيق: *زهير غازي زاهد*، بيروت ،عالم الكتب .